الفصل الثالث: البنوك التجارية وتوليد النقود

المبحث الاول: البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي علىٍ اس الجهاز المصرفي وهو بذلك يؤدي وظيفة المراقب، والمحاسب والمسؤول الأول على النقود.

المطلب الأول: خصائص البنك المركزي

يقوم البنك المركزي على أوجه عدة من التمايز توضح الطبيعة الخاصة له, وتعكس لنا أهميته كبنك مركزي, تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أولا: يقوم البنك المركزي بإصدار ما يسمى بالنقود القانونية :" أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية حيث تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي الذي فوضته الدولة لأداء هذه العملية , ونظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض, حيث تعود له الحكومة والبنوك في آخر المطاف إذا لم تجد السيولة في مكان آخر, لذلك يقال عنه أنه بنك البنوك وبنك الحكومة وتدخل عملية الإصدار النقود في إطار رؤيته الشمولية للوضع النقدي وتصوره لتطوراته المستقبلية ".

ثانيا: النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع), فهي تتميز بخصائص معينة كونها نقود مقبولة عامة ولها قوة إبراء غير محدودة وتتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية بشكل متعدد.

ثالثا: لا توجد مصادر متعددة ومستقلة مصدرة للنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الائتمان مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه وتكون أكثر دقة وتنظيما.

رابعا: " على خلاف البنوك التجارية, لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد حيث انه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية ومن ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة وأنه يعتبر بنكا لهذه البنوك يحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون, كما يقوم بإصدار النقود القانونية دون غيره من البنوك ومن هنا لو قام لمنافسة هذه البنوك لخرج عن وظيفته ".

خامسا: يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح فإن من المسلم به أن هدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام.

سادسا: يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها ".

سابعا: يحتل البنك المركزي الصدارة وقمة الجهاز المصرفي وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الائتمان في البلاد من خلال رقابته على البنوك التجارية والتأثير في قدرتها على خلق النقود, وهناك علاقة وثيقة بين الحكومة والبنك المركزي حيث يعتبر هذا الأخير أحد أجهزة الدولة ويعد مستشارها في المسائل السياسية النقدية فهو بنك الدولة.

المطلب الثاني : وظائف البنك المركزي

إذا كان لكل بنك مركزي في دولة معينة سمات خاصة تميزه عن غيره من البنوك المركزية في الدول الأخرى إلا أنه يمكن تحديد سمات أو وظائف مشتركة بين البنوك المركزية في الدول المختلفة, فهذه البنوك تتمتع بامتياز الإصدار ومن ثمة فهي التي توجد النظام المصرفي كما تجتمع لديها أغلب عمليات السوق المصرفي فإن النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي تمثل في الواقع جزء هام من النقود المتداولة الأمر الذي دفع بالبنوك التجارية على التعامل مه البنك المركزي أو الاحتفاظ لديه بأموالها كوديعة لديه وبذلك ازدادت أهمية البنك المركزي في مواجهة البنوك التجارية.

كما أن البنك المركزي في كثير من الحالات يقدم قروض للحكومة وائتمان لسائر البنوك الأخرى فهو في قمة النظام المصرفي, ومن ثمة يتولى رسم السياسة النقدية وفقا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن البنك المركزي يعتبر الرقيب على الائتمان في الاقتصاد الدولي خاصة فإن لديه الوسائل التي تمكن من توجيه هذا الائتمان لتحقيق أهداف السياسة النقدية العامة للدولة, وعلى هذا الأساس يمكن تحديد وظائف البنك المركزي على النحو التالي:

- البنك المركزي هو بنك إصدار.
- البنك المركزي هو بنك الحكومة.
- البنك المركزي هو بنك البنوك.
- البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان.

أولا: البنك المركزي هو بنك الإصدار:

الإصدار النقدي هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل (حكومة , مؤسسات, أفراد) ويتجسد ذلك ماديا وفنيا في طبع ورق النقد بحوزة البنكنوت ووضعها في التداول, ولكن ما يجب معرفته هو على أي أساس يقوم البنك المركزي بوضعه هذه الأوراق أو إصدار هذه النقود ؟.

ثانيا: البنك المركزي هو بنك الحكومة:

" فهو يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاجها إليها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تسحب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها والذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة, " كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية, ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم البنك التجاري لعملائه حيث أن الحكومة تودع أموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي. ومن ثم يدفع الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحبها لصالحها ويحول المبلغ لحسابها من حساب لآخر ومن مكان إلى آخر ".

كما أنه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة أو الحصول على قروض قصيرة الأجل ريثما تقوم بتحصيل مستحقاتها من الضرائب أو القروض من الأفراد, بالإضافة إلى القروض غير العادية في حالات الكساد أو الحروب و الطوارئ.

كما يعمل البنك المركزي على توفير احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والتي تعتبر أصلا حقيقيا وإن كانت تظهر في أصل نقدي لأنها تمثل قوة شرائية تجاه اقتصاديات الأخرى فعندما يحصل البنك المركزي على عملات أجنبية تصبح حقا له ويقوم بتقييدها أي إصدار نقودا قانونية مقابل ذلك. كما يعمل البنك المركزي على استقرار سعر الصرف فهو عادة يدير العلاقات نع المؤسسات المالية الدولية.

ثالثا: البنك المركزي بنك البنوك:

تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي ونظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل ملجأ الأخير للإقراض حيث تعود إليه البنوك التجارية إذا لم تجد سيولة في مكان آخر لذلك يقال عنه بنك البنوك كما أن هذه النقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها. لذلك ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي:

أ/ منح القروض للبنوك التجارية:

ب/ إعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة:

ج/ الاحتفاظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية:

د/ الإشراف على عمليات المقاصة:

رابعا: البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان :

يقوم البنك المركزي بدور هام في تنظيم عمليات الائتمان، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في مختلف الدول العالم.

وفي الواقع إن أهداف السياسة النقدية التي يرمي إليها البنك المركزي تمثل نفس توجيهات السياسة الاقتصادية, فالسياسة النقدية ما هي إلا إحدى السبل التي تقررها السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف على صعيد الهيكل الاقتصادي, وبذلك فإن الحكومة تتعاون مع البنك المركزي بالإشراف والرقابة على الائتمان وبعض هذه الطرق ما هو تقليدي وتسمى الوسائل الكمية وما هو حديث وتسمى الرقابة الكيفية أو النوعية وسيتم شرحها بالتفصيل في الفصل الموالي.

تعريف

مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء ، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتنميتها ، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهم أو هو تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية أو هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب ، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد ، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات ، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

وظائف البنوك التجارية:

يمكننا أن نجمل أهم الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية بصفة عامة، في الوظائف التالية:

1. قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب أي ودائع جارية وبعضها ودائع لأجل أو ودائع ادخارية.
2. خلق النقود والائتمان.
3. خصم الأوراق التجارية.
4. إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
5. –بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها.
6. منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد
7. القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل إنجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء، وبين بعضهم البعض، واصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء، والقيام بتحصيل شيكات وكمبيالات العملاء، وسداد ديونهم نيابة عنهم.
8. التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية
9. تأجير الخزائن الحديدية والمخازن للعملاء.
10. القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت أو الخبرة بما يمكنهم من مباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة كافية

الميزانية المختصرة لبنك تجاري

الأصول	الخصوم
نقدية	ودائع
قروض	القروض من البوك
استثمارات	رأس مال البنك

أولاً: الخصوم أو الالتزامات

1-**الودائع**: بما أن الوظيفة الرئيسية للبنك تقوم على استقبال الودائع، فإن الودائع تمثل أكبر مطالبات الآخرين على البنك، وتصنف هذه الودائع في ثلاثة مكونات رئيسية هي:

- الحسابات الجارية: وهي الأموال المودعة في البنك بالعملة المحلية مقابل أوامر دفع (شيكات) تعطي المودع الحق في تحريرها مقابل نقوده المودعة وفي العادة لا يستحق المودع فوائد على الأموال المودعة في حسابه الجاري ، إلا أن بعض الدول تسمح للبنوك بدفع فوائد على هذه الحسابات وهو ما يطلق عليها بأوامر الدفع القابلة للتفاوض وتمثل الودائع الجارية أرخص مصدر للأموال التي يحصل عليها البنك لأنه لا يدفع عليها فوائد أو أنه يدفع فوائد عليها منخفضة.
- **حسابات التوفير والأجل**: وتحقق الأموال المودعة في هذه الحسابات فوائد للمودعين ويختلف
- **حساب التوفير** عن حساب الأجل أو الودائع الزمنية في أن البنوك لا تلزم المودع في حسابات التوفير بالتقيد بفترة زمنية أو أجل محدد قبل السحب منها، رغم أنه يحق للبنوك في الكثير من الدول أن تمارس هذا الحق.

أما بالنسبة للودائع التي يرتبط فيها حق المودع في الحصول على فوائد بالاحتفاظ بودائعه لفترة زمنية محددة، فإنها تعرف بالحسابات لأجل أو الودائع الزمنية.

- **ودائع بعملات أجنبية جارية أو توفير ولأجل :**

2- القروض المستحقة على البنك:

ويلجأ البنك لهذا النوع من القروض لسد حاجته لموارد إضافية يوفرها البنك المركزي أو بنوك أخرى أو مؤسسات مالية تتكون لديها موارد فائضة عن حاجتها ، مقابل فائدة تفرضها على البنك مما يدفعه للتفكيرملياً قبل الإقدام على الاقتراض ، ويشمل هذا الجانب من

الالتالالتزامات شهادات الإيداع ، واتفاقيات إعادة الشراء ، والقبولات المصرفية ، وهي التزامات مستحقة على البنك الذي يصدرها.

3 – **رأس المال وحقوق المساهمين:**

وهو الجانب الذي يمثل حقوق الملكية التي تتكون من قيمة أسهم المساهمين وطبع اً القيمة الإسمية للأسهم وليست قيمتها السوقية وهي تمثل المصدر لرأس المال ، ومع مرور الوقت يستقطع البنك جزءً من الأرباح التي يحققها سنوياً ، ويضيفها لرأس المال إما لتعزيز موقفه المالي أو لإعادة تدويرها واستثمارها ، كما يضيف إلى حقوق المساهمين الاحتياطيات القانونية والاحتياطيات العامة التي تساهم كذلك في دعم موقفه القانوني والمالي.

ثانياً : الأصول

إلى جانب استقبال الودائع ، فإن الجانب الآخر لوظيفة البنك هو توظيف هذه الودائع والأموال الأخرى التي تتوفر لديه ، ونظرا لكون العملية المصرفية تقوم على أساس الثقة التي تتبع من إيمان كل مودع أن نقوده موجودة في البنك ومتوفرة للسحب منها في أي وقت يشاء ، فإن البنك مطالب بإدارة أصوله بشكل يضمن توفر مبالغ مناسبة تكفل له الإيفاء بطلبات كافة المودعين الذين يرغبون السحب من ودائعهم ، إن أي عجز في قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته قد يدفعه للجوء للاقتراض

1 – **النقد:**

إن البنك يحتفظ بجزء من موارده على شكل نقد في الخزينة لتلبية السحوبات اليومية من الودائع ، وجزء يفي بالاحتياطي الالزامي الذي يقرره البنك المركزي على البنوك ، إضافة إلى الإيفاء بالاحتياطي الالزامي ، تلبي الأموال المودعة في البنك المركزي مبالغ الشيكات المحررة من قبل عملاء البنك التجاري المعني لعملاء في بنك تجاري آخر ، مما يتطلب انتقال الودائع فيما بين حسابات البنوك عن طريق عملية المقاصة التي تقوم على عملية تحويل المبالغ بين حسابات مختلف البنوك لدى البنك المركزي من أجل تسوية مبالغ الشيكات المسحوبة على بنك لحساب بنك آخر.

كما يحتفظ البنك بودائع له في بنوك أخرى مما يسهل عليه دفع الشيكات المصدرة عليها لأفراد توجد حساباتهم في بنوك أخرى ويرغبون في تحصيل قيم هذه الشيكات عن طريق إيداع مبالغتها في حساباتهم.

كما أن الشيكات التي أودعها عملاء البنك في حساباتهم لديه ومسحوبة على بنوك أخرى، تمثل أحد أصول البنك عندما تتم إضافة مبالغ الشيكات لحسابات عملاء البنك حتى قبل أن يحصلها البنك من بنك آخر ويطلق عليها نقود في طريقها للتحصيل.

2 – قروض للبنك:

هذا الجزء من الأصول يمثل المصدر الأساسي لعوائد البنك وأهم دعامات العملية المصرفية بشكل عام ، وهي القروض بمختلف أشكالها ، ويمكن أن تصنف هذه القروض حسب الجهة المدينة أو حسب نوعية القرض أو حتى حسب آجالها ، وتعتبر القروض من الأصول الأقل سيولة لأنه لا يمكن تحصيلها بشكل كلي إلا عند حلول آجالها ، كما أن درجة سيولة القروض تعتمد على نوعية القروض المقدمة من البنك ، فهناك على سبيل المثال القروض طويلة الأجل ، كتلك التي تقدم للقطاع الصناعي والقطاع العقاري ، إذ تطول فترة تحصيلها مقارنة بالقروض الشخصية والقروض التي تقدم لقطاع التجارة التي تتسم بدرجة سيولة عالية وأجل قصير ، وهناك القروض القصيرة الآجل كتلك التي قد تكون ليوم واحد.

3 – الاستثمارات:

إضافة إلى النقد والقروض ، يحتفظ البنك بجزء من أصوله على شكل استثمارات في أوراق مالية كالسندات وأذونات الخزينة وغيرها ، أو تكون في أصول ثابتة أخرى كالعقارات مثلاً ، وهذه الاستثمارات تتنوع من حيث الآجال مما يوفر للبنك فرصة أكبر لتسييل أصوله إن شاء ويقلل درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها ، وتوفر آجال الأو ا رق المالية للبنوك درجة أكبر من المرونة للاستفادة من زيادة زيادة قد تطرأ في الطلب على مواردها سواء من جانب المودعين أو المدينين ، مما جعل الكثيرون يطلقون مسمى الاحتياطيات الثانوية على الأوراق المالية قصيرة الآجل الأكثر ضماناً كأذونات الخزينة.

توليد النقود

تنفرد البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق الائتمان، أي أنها تنفرد بتزويد الاقتصاد بنوع من النقود تمثل الشكل الثاني من وسائل الدفع التي يمكن إدخالها في حيز الرصيد النقدي في اقتصاد ما والتي تستخدم لإنجاز المعاملات المختلفة.

ولابد أن ندرك أن هذه القدرة في خلق الائتمان ليست مطلقة إذ أن السياسة الائتمانية تستطيع أن تتحكم فيها زيادة أو نقصاناً مع تغير الظروف التي يمر بها الاقتصاد وذلك من خلال نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم به البنوك التجارية.

فعندما تزداد نسبة الاحتياطي تتكمش القدرة في خلق الائتمان عكس الحالة التي تنخفض فيها نسبة الاحتياطي حيث تستطيع البنوك التجارية خلق المزيد من الائتمان الذي يقدم للاقتصاد.

تنشأ عملية خلق الائتمان عن قاعدة أساسية مفادها أن أصحاب الودائع الجارية وهي وودائع يحق لصاحبها سحبها في أي وقت يشاء دون إذن مسبق من البنك ، لن يتقدموا في وقت واحد لسحب ما أودعوه في البنك التجاري ، وحتى لو تم هذا الافت ا رض الجدلي ، وتقدم هؤلاء المودعين بسحب ودائعهم ، فإن هناك ودائع جديدة يتقدم بها مودعين جدد مما يجعل رصيد الودائع الجارية في البنك التجاري يتسم بنوع من الثبات النسبي مما يعطي للبنك التجاري قدرة خلق ائتمان جديد ، فعملية خلق الائتمان تنشأ بسبب ثبات النسبة بين سحوبات المودعين وايداعات مودعين جدد.

إن عملية خلق الائتمان مهمة جداً للاقتصاد، فمن خلالها يمد الاقتصاد بنوعين من النقود لإتمام المعاملات المختلفة وهي:

1 –النقود القانونية التي ينفرد بإصدارها البنك المركزي (العملة الورقية والمعدنية)

2 –النقود المشتقة والتي تنشأ عن عملية خلق الائتمان التي تنفرد بها البنوك التجارية.

إن انفراد البنوك التجارية بهذه العملية تعود لسببين هما:

1 –قدرة البنك التجاري في ضمان تسديد الودائع في أي وقت بسبب ما لديه من سيولة.

2 – استمرار الطلب على الائتمان من قبل الأفراد وشركات الأعمال

ولكن لابد من التأكيد على أن هذه القدرة ليست مطلقة وبأنها مقيدة بمجموعة الافتراضات هي:

1. الوعي المصرفي لدى الأفراد بحيث يؤدي ذلك إلى إقبالهم على إيداع ما لديهم من أرصدة نقدية فائضة في البنوك التجارية واعتمادهم على الشيكات في تسوية مدفوعاتهم
2. احتفاظ البنوك التجارية باحيتاطيات نقدية إجبارية.
3. عدم وجود تسرب نقدي خارج النظام المصرفي
4. كل البنوك التجارية داخل الاقتصاد كأنها تعمل كمصرف واحد ضمن فروع متعددة ومنتشرة في جميع البلاد.
5. توفر الرغبة لدى البنوك التجارية في اقراض ما لديها من أموال تزيد عن مقدار الاحتياطي النقدي التي ترغب بالاحتفاظ به.
6. أن هناك طلب دائم على الائتمان.

كيف تتم عملية خلق الائتمان:

لإلقاء الضوء على كيفية قيام البنك التجاري في خلق الائتمان، تفترض أن البنك التجاري استلم وديعة جارية من أحد المودعين بمبلغ 5,000 وحدةنقدية ، وعلى وفق قاعدة القيد المزدوج في المحاسبة فإن الميزانية العمومية للبنك التجاري سوف تأخذ الشكل الآتي في لحظة الإيداع.

ميزانية البنك التجاري

نقدية 5000	ودائع 5000

نفترض أن معدل الاحتياطي القانوني 25 بالمائة ، يرغب البنك في استثمار أمواله فيمنح قروض، وكما هو معلوم فإن الاحتياطي القانوني يوضع في الخزينة، أما الباقي فيمنح قروض

نقدية 1250	ودائع 5000

ائتمان 3750	

ولأجل التبسيط نفترض أن صاحب الإئتمان وضع رصيده في بنك ثاني فيصبح

لدينا

نقدية 937.5 ائتمان 2812.5	ودائع 3750

يلاحظ أن الالتزامات أو الودائع هي 3750+5000 = 8750، ولو تتبعنا الأمر في لوجدنا أن حجم الودائع هو

$$\text{مقدارالائتمان} = c\frac{(1-a)}{a}$$

حيث تمثل c قيمة الوديعة الأولى، أما a فتمثل معدل الاحتياطي القانوني وفي المثال السايق نجد 15000 أي تم توليد ثلاث اضعاف.